الأمم المتحدة

S/2001/925

مجلس الأمن

Distr.: General
2 October 2001

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أرفق لكم رسالة معالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بشأن الاتهامات الخطيرة والمزاعم الباطلة التي يرددها العراق في حق دولة الكويت والتي تضمنتها رسالة وزير خارجية العراق الموجهة إلى سعادتكم والصادرة في الوثيقة S/2001/899 المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم

021001 021001 01-56002 (A)
0156002

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالة وزير خارجية العراق الموجهة إلى معاليكم والمؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي تضمنت تكرارا لاتهامات خطيرة ومزاعم باطلة في حق الكويت والتشكيك بقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه معاليكم إلى ما يلي:

١ - إن أي نشاط استثماري تقوم به دولة الكويت لاستغلال وتطوير مصادرها وثرواتها الطبيعية في أي موقع على أرضها وضمن حدودها المعترف بها دوليا إنما يخضع للسيادة الكويتية المطلقة وهو أمر يقوم به العراق حيث يمارس سيادته على كامل أراضيه.

٢ - يدعي العراق أن الكويت تقوم باستنزاف حقول النفط في الجانب الكويتي من الحدود بين البلدين وأن ذلك يؤدي إلى هجرة النفط العراقي إلى الحقول الكويتية، وفي هذا الصدد تقول المذكرة العراقية إن الكويت لديها آبار قليلة في حقلَي الرتقة والعبدلي لم يتجاوز إنتاجها اليومي من تلك الآبار بضعة آلاف من البراميل قبل عام ١٩٩٠. وفي الواقع تعتبر هذه الرسالة إدانة لحكومة العراق واعترافا صريحا بعدم صدقية ادعاءاتها التي جاءت في رسالة وزير الخارجية طارق عزيز إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠، والتي أشارت إلى أن الكويت قد سرقت نفطا عراقيا بلغت قيمته ٢ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي. ولقد اتخذ العراق هذه الاتهامات والادعاءات الباطلة كمبرر وذريعة لغزوه لدولة الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠.

٣ - يدعي العراق أن العقوبات الدولية تمنعه من استثمار حقوله النفطية على الجانب العراقي من الحدود مع الكويت وتعرقل نشاطه لتطوير صناعته النفطية، وهذا أمر لا يتفق مع الواقع حيث أن العراق يقوم بنشاط نفطي وعلى نطاق أوسع على الجانب العراقي من الحدود، وذلك كما ورد في الفقرة العاشرة من التقرير الدوري للأمين العام للأمم المتحدة عن نشاط بعثة المراقبة في العراق والكويت (اليونيكوم) في شهر آذار/مارس الماضي. كما أن هذا الادعاء لا يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٢٩٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ الذي ضاعف فيه المجلس، وبناء على توصية الأمين العام، مخصصات القطاع النفطي إلى ٦٠٠ مليون دولار لكل مرحلة من مراحل برنامج النفط مقابل الغذاء لتطوير صناعته النفطية. ووفقا لتقارير مكتب برنامج العراق الأسبوعية، فإنه قد وصل إلى العراق منذ بداية البرنامج الإنساني قطع غيار ومعدات نفطية بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، وأن هناك معدات بقيمة ١,٣ بليون دولار في طريقها للوصول، وذلك على الرغم من تباطؤ الحكومة العراقية

المتعمّد في التعاقد لشراء هذه المواد. أما فيما يتعلق بادعاء العراق أن هناك هجرة نفطية من الحقول العراقية في الجانب العراقي من الحدود إلى الحقول الكويتية في الجانب الكويتي من الحدود فإنه ادعاء تدحضه الحقائق الفنية والعلمية التي تؤكد عكس ذلك، حيث أن العراق قام بالإنتاج النفطي بشكل مكثف ولمدة تزيد عن أربعين عاما في حقلَي الرميلة والزبير قبل عام ١٩٩٠، في الوقت الذي لم يكن متاحا فيه لدولة الكويت إلا إنتاج قليل جدا من النفط مما أدى إلى استنزاف المخزون النفطي في المكامن النفطية وبالتالي إلى هجرة النفط من الجانب الكويتي إلى الجانب العراقي.

أما فيما يتعلق باتهام العراق للكويت بالتدخل في شؤونه الداخلية، فإنني أود أن أؤكد أن سياسة الكويت الثابتة تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في حين أن العراق هو الذي ارتكب جريمة الغزو والعدوان غير المسبوق في التاريخ العربي وقام باحتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠. ولا زالت سياسة العراق العدوانية مستمرة تجاه الكويت وجيرانها والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بؤرة توتر مستمرة في المنطقة، ولعل من أبرزها قيام السلطات العراقية بتنظيم تجمعات عراقية على الحدود الكويتية مدعيا أنهم مواطنون كويتيون ترفض الكويت عودتهم. كما قامت السلطات العراقية بإنشاء تنظيم أطلقت عليه اسم ''رابطة الحق الكويتية''، إضافة إلى قيام العراق بتكليف عناصر أمنية عراقية بالتسلل إلى داخل الكويت لتنفيذ أعمال إرهابية وتجسسية.

إن العراق، بإصراره واستمراره على اتباع هذا النهج العدواني، إنما يهدف إلى التنصل من التزاماته في تنفيذ القرارات الدولية، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تنفي دولة الكويت وبشدة الاتهامات العراقية المتكررة وتدعو معاليكم وبحكم مسؤوليتكم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين إلى مطالبة العراق بالكف عن اتباع مثل هذا النهج والممارسات العدوانية والاستفزازية التي تمثل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار دولة الكويت، والالتزام بكافة القرارات الدولية ذات الصلة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الود والتقدير.

(توقيع) صباح الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
ووزير الخارجية